



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

سد النهضة بين التعنت الإثيوبي والمرونة المصرية

محمد كريم الخاقاني

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

سد النهضة بين التعنت الإثيوبي والمرونة المصرية

محمد كريم الخاقاني*

ما تزال قضية سد النهضة من القضايا التي تستحوذ على الاهتمام الكبير ليس فقط في دول مصر، والسودان، وإثيوبيا، بل شملت الرأي العام الإقليمي لدول حوض النيل، إذ تم الإعلان رسمياً عن فشل المفاوضات بشأن التوصل إلى حلول منطقية ومقبولة التي عُقدت في عاصمة الكونغو الديمقراطية كينشاسا على مدى يومي 4 - 5 نيسان 2021، إزاء التعنت الإثيوبي بهذا الخصوص، وطريقة تعاملها في المفاوضات؛ بسبب إصرارها على ملء السد بخلاف الرغبة المصرية والسودانية، وتأثيرات ذلك مستقبلاً على الحصص المائية التاريخية لكلا البلدين كونهما دولتي مصب، وليستا دولتي منبع كما في حالة إثيوبيا¹، وعلى الرغم من وجود إتفاقيات وُقعت في الماضي بشأن الحقوق المقررة لمصر والسودان كما هو الحال في إتفاقيات 1902, 1906, 1929, 1959، إذ سرعان ما أعلنت إثيوبيا رفضها تلك الإتفاقيات بحجة أنها لم تكن تمتلك سيادة واستقلالاً عن الدولة التي استعمرتها؛ وبالتالي لم تكن تمتلك حرية القبول والرفض، بل كان المتحكم هو المستعمر؛ وعليه فهي ترفضها وغير ملزمة لها باعتبارها ليست عضواً فيها²، بل تطالب إثيوبيا بالاستخدام العادل والمنصف للموارد المائية المشتركة في مياه نهر النيل؛ وهذا الأمر يعد غاية في الأهمية لدولتي المصب، مصر والسودان، إذ يعني ذلك لهما التجاوز على حقوقهما التاريخية التي تمثل من وجهة نظرهما مسألة

1. مصر تعلن «فشل مفاوضات كينشاسا» في التوصل إلى توافق حول سد النهضة، متوافر على الرابط الإلكتروني الآتي:

<https://www.emaratalyoun.com/politics/news/2021-04-07-1.1475004>

2. محمد كريم الخاقاني، تحديات الأمن المائي العربي: سدّي النهضة الإثيوبي وإليسو التركي أنموذجاً، مركز رواق بغداد للسياسات

العامة، بغداد، 2020، ص: 6، متوافر على الرابط الإلكتروني الآتي: [/https://rewaqbaghdad.org/](https://rewaqbaghdad.org/)

* أكاديمي وباحث في الشأن السياسي.

أمن قومي، وتصير إثيوبيا على رفض أي بديل لملء سد النهضة في مباطلة واضحة وصريحة لكسب الوقت، وفي الوقت نفسه تتعامل إثيوبيا مع مسألة سد النهضة من منطلق أنها دولة المنبع ومنها تنطلق مياه نهر النيل لبقية الدول وليس لأحد الحق في منعها بالتصرف في مياهها وأرضها؛ وبالتالي ليس هناك قوة تقف أمامها في إكمال بناء السد الذي سيوفر لها طاقة كهرومائية، وتوليد الكهرباء وتصديرها، وهنا ترى إثيوبيا بأن تلك القضية هي مسألة أمن وطني، ومصلحة عليا لها، وتنطلق من فكرة أنها صاحبة الحق في التصرف بالمياه التي تمر في حدودها بغض النظر عن الاتفاقيات الموقعة منذ عهد الاستعمار كونها من الدول المتضررة من ذلك وهي لن تعترف بها، وفي الطرف المقابل، ترى القاهرة بأن حصتها من مياه نهر النيل هي مسألة وجودية ولا بد من حمايتها بكل الوسائل السياسية والأمنية والاقتصادية، وحتى العسكرية إذا ما تطلب الأمر، وهي تستند إلى مجموعة من المبادئ التي شكلت عرفاً دولياً ولاسيما في كيفية الانتفاع من الأنهار المشتركة بين دولتين فأكثر، فالقاهرة تعد نهر النيل نهرًا دولياً لمروره بأكثر من دولة، ولكل من تلك الدول مصالح مشتركة مع غيرها عند مروره فيها، وبذلك فإن القانون الدولي قد حدد المبادئ المتعارف عليها بشأن قضية الأنهار المشتركة التي أوضحت تنظم العلاقات فيما بين الدول على أساس ما تمتلكه من حقوق وما تفرضه عليها من التزامات سواء كانت تاريخية أو طبيعية أو تعاقدية؛ وبالتالي فإن الجزء الذي يمر فيه النهر عبر حدود أي دولة ما لا يخضع لسيادتها المطلقة؛ وعليه فإن الاتفاقيات الموقعة منذ عهد الاستعمار هي اتفاقيات ملزمة، ومنظمة لحقوق وتستند لمبادئ عرفية استقر عليها القانون، وهو ما أقرته منظمة الإتحاد الإفريقي ببقائها دون أي تعديل في بنودها، وذلك تجنباً لإثارة الصراعات ونشوب الحروب³.

وأعتمدت مصر على مجموعة من الاتفاقيات الموقعة بهذا الشأن في تسويق وجهة نظرها

3. محمد كريم الخاقاني، تأثير سد النهضة على الأمن القومي المصري، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2020، ص5،

متوافر على الرابط الإلكتروني الآتي: <https://www.bayancenter.org/2020/07/6224/>

إزاء التعنت الإثيوبي بمسألة حقوقها المقررة لها تاريخياً وطبيعياً وقانونياً، إذ يعد مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات هو المبدأ الذي أكدته معاهدة فيينا عام 1987، وكذلك مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة الذي أكد على استمرارية العمل بالنهج السابق في اقتسام مياه النهر الدولي بين الدول التي تشترك بمجره⁴.

وتدعي إثيوبيا بأن ملء السد لا يسبب أي ضرر لدولتي المصب؛ وذلك بسبب أن العملية ستتم في موسم الفيضان، على العكس من التدايعات السلبية والأضرار البالغة التي سيسببها الملء الثاني للسد من طرف إثيوبيا؛ وهذا يعني بأنها لا تظهر أي مؤشرات حقيقية لحلول سياسية مقبولة من طرفها، والتوصل لحل وسط لتلك المسألة، وأعلن وزير الخارجية المصرية سامح شكري بأن مفاوضات كينشاسا تمثل "فرصة أخيرة" يجب أن تستثمرها الدول الثلاث؛ من أجل التوصل لاتفاق على ملء السد وتشغيله في الأشهر المقبلة، وقبل موسم الفيضان⁵.

ولم توافق إثيوبيا خلال جولة المفاوضات في كينشاسا المقترحات المصرية والسودانية، إذ رفضت المقترح السوداني بتشكيل لجنة رباعية دولية بوساطة جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تتأسس الاتحاد الإفريقي للتوصل لحلول تحظى بالقبول من قبل الدول الثلاث، وكذلك الحال مع المقترحات المصرية التي تم عرضها في المفاوضات والتي أيدتها السودان، لتوسيط عدد من الدول كمراقبين وحث الدول للتوصل إلى تسوية وطرح حلول للقضايا المتنازع عليها⁶.

ونعتقد بأن فشل المفاوضات بين الأطراف الثلاثة بشأن قضية سد النهضة وآثاره السلبية

4. المصدر نفسه، ص 7.

5. سد النهضة: فشل مفاوضات «الفرصة الأخيرة» بين مصر والسودان وإثيوبيا في كينشاسا، للمزيد ينظر:

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56648657>

6. محمود جمال، سد النهضة الإثيوبي، قراءة في القدرات العسكرية وإمكانية المواجهة، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2021،

ص 3، متوافر على الرابط الإلكتروني الآتي: <https://eipss-eg.org/>

على مصر بدفعها للجوء إلى وسائل وطرق قانونية؛ من أجل الخروج بنتائج مقبولة لتلك القضية، ومن بين تلك الوسائل والطرق هي اللجوء إلى مجلس الأمن وتحديدًا تحت الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة والذي يعني إخطار المجلس بما آلت إليه المفاوضات بين الدول الثلاث، وفي هذه الحالة يصدر المجلس توصية لإثيوبيا بتأجيل ملء السد، والعمل على البدء من جديد بمفاوضات ثانية، ومن الممكن ان يقوم المجلس بإحالة الملف للمحكمة الدولية إذا ما شعر بأن هناك اهتماماً وتوافقاً بهذا الشأن، وكذلك يمكن لمصر، والسودان اللجوء إلى مجلس الأمن، ولكن هذه المرة تحت الفصل السابع، إذ يرجح في هذه الحالة عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لبحث تداعيات الموضوع على السلم والأمن الدوليين، وهنا يمكن للمجلس ان يصدر قراراً لإثيوبيا بوقف إجراءات ملء السد المقرر في يوليو المقبل والعودة مرة أخرى للمفاوضات على وفق لقواعد القانون الدولي المنظمة لإنشاء السدود.